المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الوطني الشامل - اليمن
مايو – اغسطس ٢٠١٣ م

The Academic Conference in Support of the Comprehensive National Dialogue May – August 2013

مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى
Journal of Scientific Conferences and Seminars, Queen Arwa University

استقلالية الجامعات اليمنية ماليا وادرياً لأجل تنمية تعليمية شاملة ومستدامة ومتكاملة

د. منير عبدالله سعيد المخلافي
كلية الطب – جامعة صنعاء

٢٠١٣-٠٥-٠١
ISSN Online: *2959-1945* ***DOI:****10.58963/qaujscs.v1i5.118*
Website: *qau.edu.ye*

تمهيد

تتمثل الرؤية مقترح تحديد مفهوم الاستقلال الأكاديمي في الجامعات ، والتعرف على منطلقاتها القانونية وضوابطها ، ولتحقيق ذلك أستخدم المنهج الوصفي المكتبي الذي يعتمد على جمع الدراسات ، والتقارير ، والوثائق ، والتجارب من مصادر مختلفة ، وتحليلها ، ونقدها ، كما اقتصرت الرؤيا على موضوع الاستقلال الأكاديمي بمفهومها الحديث الذي يرتبط مباشرة بنشأة الجامعات ، وتطور فكرها بصفة عامة .

وتكمن مشكلة الرؤيا في وجود انتهاك للحرية الأكاديمي في بعض الجامعات العربية دون توافر أنظمة تشريعية تحمي منسوبيها ، مما أدى إلى خلق مناخ أكاديمي غير ملائم للنمو المعرفي المبدع ، وبناء الثقة في الذات للأستاذ ، والطالب على حد سواء، ونتج عن ذلك عدم الإفصاح عن الحقيقة ، وعدم البحث الحر عنها وكشفها ، ولعل ذلك يفسر عدم تميز كثير من الجامعات العربية مقارنة بمثيلاتها من جامعات أخرى قد تكون أقل عراقة منها ، وربما كان السبب الكامن وراء هجرة عقول عربية مبدعة إلى جامعات أجنبية تحترم العقل ، وتقدر العلماء ، وتثني على جهودهم ، وتحفز ابتكاراتهم ، وتحتفل بإنجازاتهم العلمية ، والفكرية .

وتأسيساً على ذلك بيّنت نتائج البحث أن مفهوم الاستقلال الأكاديمي يتمثل في استقلال الكليات والجامعات إدارياً ، وما لياً لِتتمكن من تصريف شؤونها دون تدخل خارجي، كما يعني تمتع الأساتذة فيها بحرية التدريس ، والبحث ، وإبداء الرأي ، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمي ذات العلاقة بتخصصاتهم .

وظهر أن منطلقات الاستقلال الأكاديمي القانونية تحكمها قرارات صدرت من المنظمات الدولية ، أهما مشروع الإعلان العالمي الذي صادقت عليه دول منظمة اليونسكو عام ١٩٩٨ في المادة الثانية بعنوان " الدور الأخلاقي والاستقلال والمسؤولية ووظيفة الاستباق "، إذ أكد المشروع على ضرورة التزام مؤسسات التعليم العالي ، وأعضاء الهيئة التدريسية فيها بتأمين عدة أمور منها ، صون وظائفهم الأساسية وتطويرها مخصصين كل أنشطتهم للدقة الأخلاقية ، والعلمية ، وإبداء الرأي فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية بكل الاستقلال والمسؤولية ، وممارسة السلطة الفكرية التي يحتاج إليها المجتمع لترشده إلى التفكير ، والفهم ، والعمل ، وتعزيز وظائفهم النقدية عن طريق تحليل ما يستجد من اتجاهات اقتصادية، وثقافية ، وسياسية ، ومن ثم أداء دور المرصد القادر على التنبؤ والإنذار المبكر والوقاية ، وتسخير قدراتهم الفكرية ، ومكانتهم الأدبية للدفاع عن القيم الإنسانية ، والسعي الحثيث لنشرها ، بما في ذلك قيم السلام ، والعدل ، والاستقلال ، والمساواة .

ئوكشفت الرؤيا عن عدة تحديات تواجه الجامعات التقليدية ، يأتي على رأسها سرعة انتشار الجامعات الخاصة داخل الحدود وخارجها، وتكاثر الجامعات التي تقدم برامجها على الشبكة العنكبوتية عبر قارات العالم ، بالإضافة إلى تنازل بعض الجامعات عن بعض برامجها لتدار من قبل جامعات أخرى ، وهو ما يعرف بالتوأمة ، كما قامت جامعات عالمية بفتح فروع لها في بلدان أخرى ، وأصبحت تنافس الجامعات التقليدية .

وهذا يعني تحول الجامعات من كونها جامعات ذات سيادة اعتبارية إلى جامعات تدار من قبل عدة جهات عبر قارات العالم بواسطة تقنية الاتصالات ، والمعلومات، ولا ريب في أن ذلك يمثل بوابة ذكية تعمل على نشر مبادئ العولمة الثقافية، والمعرفة السطحية بايجابياتها وسلبياتها . وهذا التوجه يحد من استقلال الكليات والجامعات ، ويعيق حرية فكر منسوبيها دون شك حيث خضعت مؤسسات التعليم العالي لحاجات السوق الاقتصادية ، أو ما يسمى اقتصاد المعرفة ومتطلباته بعد أن كانت تتمتع بالاستقلال التامة في توجيه برامجها ، وإعداد مخرجاتها لخدمة مجتمعاتها في شتى مناحي المعرفة.

كما تبين أن الاستقلال الأكاديمي تحكمها عدة ضوابط منها ، عدم انتفاع من تتاح له الاستقلال من أصحاب الفكر من امتيازات مكانتهم الأدبية في الكلية ، أو الجامعة في إثارة قضايا ، أو موضوعات قد تؤدي إلى عنف اجتماعي ، أو سياسي، أو مذهبي ، أو إشاعة فساد أخلاقي ، أو تشجيع انحراف سلوكي ، أو الإخلال بالأمن الوطني .وختم الباحث الرؤيا بعدة توصيات يؤمل أن تعمل الجامعات العربية على تفعيلها .

- المقدمة

يعد الاستقلال الأكاديمي حجر الزاوية في نمو فاعلية الكليات والجامعات وزيادة كفاءة أدائها ، إذ أن استقلالها الإداري ، والمالي ، والفكري يدفعها بقوة إلى التميز، وتحمل مسؤولية جودة مخرجاتها أمام مجتمعها . فالجامعات العريقة في العالم تفاخر باستقلالها ، وحرية فكر منسوبيها ، وتناضل من أجل حماية مكتسباتها من التدخلات الخارجية بقوة النظام .

كما تتميز الاستقلال الأكاديمي بمنح الثقة الذاتية ، والجماعية لأعضاء الهيئة التدريسية ، فتقدح فيهم ملكة الإبداع ، وتدفعهم للتجديد ، وتثير فيهم حافز الابتكار ، ومن ثم الاستمرارية في تجويد الأداء الذي يعد مطلباً رئيساً من متطلبات هيئات الاعتماد الأكاديمي ، كما أن الشعور بالاستقلال يعزز انتماء الأستاذ ، والطالب لكلياتهما ، وجامعاتهما ، ومجتمعهما . فالأستاذ في كثير من الجامعات العريقة يملك الاستقلال في تدريس طلابه ما يراه مفيداً لنموهم الفكري ، والعلمي ، والنفسي ، ويزودهم بالمهارات ، والقيم ، والاتجاهات التي تعدهم للمساهمة في تنمية أسرهم ، ومجتمعهم ، وله الاستقلال في البحث ، والاستقصاء ، والتجريب ، واستجلاء الحقيقة ، وتوظيف المعرفة ، بالإضافة إلى حقه في المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بخبراته في تخصصات قسمه وكليته.

أما الطلاب ، فلهم الحق في التعليم ، والتعلم ، ولهم حق الاستقلال في اختيار تخصصاتهم العلمية ، ولهم الحق في الاختيار من عدة مقررات إجبارية ، واختيارية، وحرية تطرحها الأقسام المعنية ، وقد تتاح لهم فرصة اختيار الوقت المناسب ، ولهم حق المشاركة في المساعدة في عملية صنع القرارات ذات العلاقة بإعدادهم الأكاديمي والمهني ، وكل ماله علاقة بحياتهم الجامعية.

فالجامعات الرائدة تحافظ على استقلالها ، وتحمي حرية منسوبيها الفكرية ، والعلمية، ولذلك برزت في استنبات المعرفة ، وتنميتها ، وتوظيفها في بناء قدرات إنسان مجتمعها، أدى ذلك إلى تميزها بخصائص فريدة تشكل في مجملها سمعتها العلمية ، وترسخ مكانتها الفكرية ، ولعل من أهمها الإفادة من القوانين التشريعية التي تحمي استقلالها المالي ، والإداري ، وتضمن حرية فكر منسوبيها في التدريس، والبحث الحر ، وإبداء الرأي، مما أدى إلى جذب الخبرات العلمية على مستوى العالم ، واستقطابها، وتنميه فكرها ، والمحافظة عليها ، وتكريمها ، ودعم جهودها ، وتعزيز قدراتها بغية

ابتكار مستجدات غير مسبوقة تدعم مكانة تلك الجامعات ، وتفيد مجتمعاتها في اكتشاف آفاق جديدة تسهم في نهضة أمتها ، ورفاهية إنسانها ، وسعادته .

وتأسيسا على ذلك ، ولكون الاستقلال الأكاديمي تعد أحد معززات منح الاعتماد الأكاديمي للكليات ، والجامعات التربوية ، وغير التربوية ، لأنها تدعم تجويد الأداء التعليمي والبحثي ، ولأهميتها في النهوض برؤية ، ورسالة ، وقيم تلك الجامعات لتحقيق أهدافها في الواقع المعاش ، ولعدم وضوح أنظمة تحدد مساحة الاستقلال الأكاديمي المتاحة ، وغير المتاحة للأساتذة ، والطلبة في مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية (وعلى وجه الخصوص اليمن) مقارنة بمثيلاتها على مستوى العالم ، برزت الحاجة لإجراء هذه الرؤيا.

- المشاكل والمقترحات :

نتيجة لما نراه ونلمسة في الواقع التعليمي الحالي في الجمهورية اليمنية بشكل خاص والبلاد العربية بشكل عام من عدم استقلالية المؤسسات التعليمية وذلك نتيجة وقوف سياسة الدول حجر عثرة في سبيل تمتع الكليات والجامعات ، وأعضاء الهيئة التدريسية فيها بالاستقلال الأكاديمي الكامل ، ولا يوجد في الأساس نظام أو قانون يؤسس الاستقلال الأكاديمي فيها ، وتعمل على حمايتها ، فعلى المستوى اليمني بل العربي توجد بعض الانتهاكات للحريات كتدخل بعض البلدان في الشؤون التعليمية والتعيينات الاكاديمية إن لم يكن جلها او تدخل القيادات العليا في الدولة في تعيين أعضاء هيئة تدريس في مناصب أعلى أكاديمية ، أو غير أكاديمية ، او انزال قرارات بتعيينات على اسس حزبية وقد لا يكونون الأجدر بشغلها ، وربما تعدى الأمر إلى محاسبة ، أو مساءلة بعضهم على آراء شخصية لا تؤثر على الأمن الوطني لهذا البلد أو ذاك ، وغير ذلك.

وهكذا تؤكد منظمة "هيومن واتش" في تقريرها حول الاستقلال الأكاديمي في بعض الجامعات العربية وجود قمع للحريات في جميع جوانب الحياة الجامعية الرئيسة بما فيها

حرية التدريس ، والبحث الحر ، والأنشطة الطلابية ، وقد أكد بعض الأكاديميين في تلك الجامعات أن الأساتذة لا يستطيعون تدريس ما يريدون ، كما يشترط الحصول على تصاريح لإجراء الدراسات وتطبيق أدواتها ، وهذا أدى من وجهة نظر كثير منهم إلى إعاقة الإبداع ، والابتكار في التخصصات الأكاديمي ، ونزل بمستوى التدريس إلى الحفظ ، والتلقين ، وحدا بالكثير من الأساتذة إلى البحث عن أماكن أخرى للعمل فيها (وخاصتا منتسبو كليات الحاسوب)، وقد تكون خارج الوطن العربي ، ويؤيد هذا الرأي ما ذكره المفكر العربي حامد عمار بقوله : " أن حرية الأستاذ، والطالب ، واستقلال الجامعات مجرد شعارات ".

كما صدر تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٧ يتهم بلد عربي بالحد من الاستقلال الأكاديمي في الجامعات ، ودلل على ذلك بعدة أمثلة حدثت في تلك الجامعات حيث تلقى بعض الأكاديميين تهديداً بالطرد من الجامعات بسبب آرائهم الشخصية، وأن بعضهم تم طرده بالفعل ، وآخرون تم اعتقالهم ، وأكد بعض الأكاديميين في ذلك البلد حدوث ما أشار إليه التقرير ، أما على المستوى العالمي ، فقد أكد إعلان "ليما" بشان الاستقلال الأكاديمي ، واستقلال الجامعات الصادر عام ١٩٨٨ على ظهور" اتجاه ينذر بالخطر نحو تقويض الاستقلال الأكاديمي ، واستقلال مؤسسات التعليم العالي ، وحظرهما ، وفرض قيود عليهما ... وكان أخطر ما ينذر به الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان للمدرسين ، والطلبة، والباحثين ...وعلية فاننا نري ان تتوقف تلك الانتهاكات في الجامعات اليمنيه الحكوميه من انتهكات ماليه واداريه واكاديميه وكل ذالك بسبب عدم استقلال الجامعات الاستقلال التام بكل جوانبه ونواحيه .

- مفهوم الاستقلال الأكاديمي .

موضوع الاستقلال الأكاديمي في التعليم العالي موضوع قديم حديث في آن واحد ، إذ يعد أحد الأعراف الأكاديمي المتوارثة التي يعمل بها ، وقد لا تكتب في المحاضر الرسمية في كثير من جامعات العالم ، وربما لا يختلف اثنان على مفهوم الاستقلال الأكاديمي وفحواها ، إذ تعني استقلال الكليات والجامعات إدارياً ، وماليا ، وإتاحة الاستقلال لها لتصريف شؤونها ، كما تعني تمتع الأساتذة فيها بحرية التدريس ، والبحث ، وإبداء الرأي ، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمي ذات العلاقة ، وتعطي الطالب الحق في حرية الاختيار ، والتعلم والتعليم دون تمييز. وتأسيساً على ذلك حددت عدة مؤتمرات محليه في اليمن وعالمية مفهوم الاستقلال الأكاديمي للهيئة التدريسية ، واستقلال مؤسسات التعليم العالي كما يلي :

١- الاستقلال الأكاديمي بالمفهوم الحديث هي حرية التفكير لأساتذة الكليات ، والجامعات وآخرون من المجتمع التعليمي ، ثم أخذت الاستقلال الأكاديمي تنمو في الدول الغربية ، وتم التأسيس لها بعد انشأ جامعة " ليد " [Leide] عام ١٥٧٥ ، إذ تفهم الاستقلال الأكاديمي في بريطانيا على أنها حرية المؤسسات الجامعية ككل ، وحمايتها من التأثيرات الخارجية سواء أكانت تلك التأثيرات سياسية ، أو غير سياسية وهذا ما نريده بالفعل في دستور وقانون الدوله اليمنه الحديثه بحيث تضمن تحصل الجامعات علي الحريه الاكاديميه الكامله والتي ستضمن فعلا عدم التاثيرات الخارجيه علي كلياتنا العلميه.

٢- أكد إعلان "ليما" الصادر عام ١٩٨٨ أن الاستقلال الأكاديمي تتمثل في " حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً ، وجماعياً في متابعة المعرفة ، وتطويرها ، وتحويلها لخدمة المجتمع من خلال البحث ، و الرؤيا ، والمناقشة ، والتوثيق ، والإنتاج ، والإبداع، والتدريس ، والقاء المحاضرات ، والكتابة ؛ ويعني " الاستقلال" استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة ، وغيرها من قوى المجتمع ، وصنع القرارات المتعلقة بسير

العمل الداخلي وبماليتها وادارتها ، واقرار سياساتها للتعليم والبحث والإرشاد ، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة " ، فهذا هو استقلال الجامعات المنشود فلابد ان يضمن الدستور والقانون قرارت تنص بشكل صريح عن استقلال الجامعات المنيه استقلال ماليا واداريا واكاديميا .

٣- أكدت وثيقة الاستقلال الأكاديمي ، واستقلال الجامعة ، والمسئولية الاجتماعية الصادرة في أبريل من عام ١٩٩٨عن مبادئ التجمع العالمي للجامعات في محاولة لتحديد دور مؤسسات التعليم العالي ، وعلاقتها بالمجتمع مع التغيرات السريعة للدخول في القرن الواحد والعشرين على أن الاستقلال الأكاديمي تعني حرية أعضاء الهيئة التدريسية من أساتذة ، وباحثين ، وطلاب في القيام بواجباتهم التدريسية ، والبحثية دون ضغط خارجي ، ويقابل ذلك واجبات يجب على الهيئة التدريسية القيام بها ، ومنها ضرورة المحافظة على المعايير العلمية ، والإخلاص للتجديد ، والإبداع والتسامح ، وقبول الرأي الآخر ، بالإضافة إلى المسئولية الأخلاقية في تحديد أولويات البحث وتبعات نتائجه [اليونسكو، ص ص٣-٥ ،١٩٩٨] ، هذا ما اكدته الوثيقه الصادره عن منظمة اليونسكو قبل ١٤ سنه من عامنا هذا لذالك لابد علينا التعاون جميعا حماية الجامعات اليمنيه وان نخطى خطو هذه الدول المتقدمه والمزدهره علميا وثقافياواقتصاديا ولعل اكبر سبب لهذا التقدم والازدهار في البلدان الاجنبيه هو الاعتمام الكبير الذي تحضى به جامعاتهم وما وفرو لها من استقلال تام فما المانع لنا كدوله عريقه وتحتضن الكثير من المبدعين والمبتكرين والمفكرين والمبرمجين ان تنال كل الاهتمام وان توفر لهم الدوله الاستقلال التام والحمايه الاهتمام وخاصتنا مخرجات كليات الحاسوب فهم من سوف يرقو بالدوله اليمنيه الى بشكل غير متوقع وسوف يحققو لها قفزه علميه غير مسبوقه هذا فقط اذا تم الاهتمام بالجامعات اليمنيه من قبل الدوله واصدار دستور وقانون يكفل لهم حقوقهم واستقلالهم عنمؤسسات الدوله الاخرى .

٤- تشتمل الاستقلال الأكاديمي على مفهومين رئيسين هما :

أ- الاستقلال الأكاديمي المؤسسية[Institutional academic freedom]، وتعني حماية المؤسسة من المتنفذين الضاغطين على قراراتها ، وتوجهاتها العلمية والإدارية ، والمالية ، كما تعني حريتها في اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، واختيار مفردات محتويات مقررات المناهج الدراسية ، ولعل المفهوم الواضح للحرية المؤسسية الأكاديمي صدر عام ١٩٥٧ عن المحكمة العليا الأمريكية حيث فوضت الجامعات صلاحيات اختيار الشخص المناسب للتدريس ، وماذا يجب أن يدرس ، وكيف يدرس، ومن يمكن قبوله من الطلاب للدراسة في الجامعات .... هذا ما نص عليه القرار عن المحكمه العليا الامريكيه .. قد يقول البعض لماذا؟ نقتدي بهم ، نقول له هم من اسسو هذه القوانين وهم من عملو بها ونتيجة ذالك حققو اهداف وصنعو المعجزات في عالم الختراعات وذالك في فتره زمنيه وجيزه ... فما المانع ان نكتسب منهم مهاراتهم وان نطبق ما طبقوه لكي نصل الى ما وصلو اليه من تميز وابداع وتفكير عالي .،، وعند ان تضمن لنا الدوله الاستقلال التام كما ضمنتها لهم سوف نصل الى ما وصلو اليه وباذن الله سوف نفوقهم ونتقدم عليهم لان دولة اليمن لديها الكثير من المفكيرن العظماء ولديها عقول لا تشوش فيها .

ب- حرية الأستاذ الأكاديمي[Academic Freedom for Professor]، وتعني حماية الأستاذ في الكلية أو الجامعة من التسلط على فكره ، وأدائه التدريسي ، والبحثي داخل الجامعة وخارجها ، إذ بينت الرؤيا أن الكليات ، والجامعات أعطت الأساتذة قدراً كبيراً من الاستقلال فيما يتعلق بتدريس طلابهم ما يرونه مناسباً على ألا يتعارض مع مفردات المقررات التي أقرتها لجنة المناهج بالقسم الذي ينتمون إليه ، ولهم الاستقلال في تقويم طلابهم دون أية توجيه من أية جهة كانت ، كما يحق لهم إجراء البحوث ونشر نتائجها وحتى على مستوى الكليه نفسها لابد ان تكون الحريه مطبقه فحرية الدكتور والمعيد لازمه ولهم الحق في ابداء اراءهم وتطبيقها وانشطتهم .

وهكذا فالجهات الإدارية لا تتدخل في شؤون الهيئة التدريسية ، إلا في حالة وجود مشكلة أو في حالة تثبيت الأساتذة أو زيادة رواتبهم ، وتؤكد الجامعات أن أعضاء الهيئة

التدريسية موثوق بهم للقيام بأعمالهم بطرق مهنية منافسة ، خاصة أنهم الذين وضعوا الأنظمة والقوانين التي تحكم العمل الأكاديمي ، وأخلاقياته بما فيها إجراءات تعيين الأساتذة وتثبيتهم .

- المنطلقات والاهداف القانونية:

تتمثل أهداف الكليات ، والجامعات اليمنيه في تحقيق رؤيتها ورسالتها من خلال وظائف ثلاث هي ، التدريس ، والبحث ، وخدمة المجتمع. وما ينطبق علي كلية التربية ينطبق علي بقية التخصصات الاخري بنفس المطالب والحقوق.. فعلي سبيل المثال الهيئة التدريسية في كليات التربية تختص في إعداد معلمي طلبة التعليم العام الذين يمثلون حجر الأساس في تكوين التخصصات الدينية ، والطبية ، والتطبيقية ، والإنسانية ، والتربوية ، وبنائها بصفتها علوم أساسية تشكل في مجملها حصيلة المعرفة المطلوب تزويد المجتمع بها .

وهذا دون شك يتطلب قدراً كبيراً من الحريات الأكاديمية كحرية الاستعلام عن المعلومة الموثقة، واستقصاء الحقائق وتمحيصها بالدليل الدامغ "وحرية البحث والاستنتاج المنطقي، وحرية النشر وتوزيع النتائج العلمية، وحرية التعليم، والتعلم ... وهذه الحريات لن تسود ألبته، وتعمل دون إشاعة قيم التعددية الفكرية الحرة وتكافؤ الفرص ، والانفتاح الثقافي ، والمساواة ، والعدالة الاجتماعية" .

كما هو الحال بالتعليم الافتراضي (الانترنت) االذي لاتحدة مساحة جغرافية او حدود دول او جوازسفر أو تاشيرة دخول فله الحرية والتجوال في عالم المعلومات دون قيود او شروط وهذا مايجب تطبيقية علي كافة التخصصات الاخري لتسهيل الحصول والتطوير علي المعلومات.

- المنطلقات القانونية لحماية الاستقلال الأكاديمي على المستوى العالمي :

تعد المنطلقات القانونية المتعلقة بحماية الاستقلال الأكاديمي ، واستقلال الجامعات ذات الصلة بالمنظمات الدولية ملزمة للدول الموقعة عليها ، وتشمل دول أجنبية، واسلامية ، وعربية ، إذ عُقد في هذا الشأن عدة مؤتمرات دولية أقرتها أنظمة الأمم المتحدة ومنها ، إعلان "ليما" في الاجتماع الثامن والستين المنعقد في الفترة من ٦ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ ، والمتوج بإعلان الجمعية العامة لمساعدة الجامعات في العالم " World Service Universities " الذي أكد على أن التعليم حق لكل إنسان لكي ينمي شخصيته ويمنحه الشعور بالكرامة ، ويزوده بالثقافة التي تساعده على فهم حقوق الناس ، واحترام الحريات الأساسية ، والمشاركة في بناء مجتمع حر وعادل ، كما أكد على أنه يقع على المجتمعات الأكاديمي التزام بالوفاء بالحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والمدنية ، والسياسية لمجتمعاتها ، وفي المقابل فإن الحق في التعليم لا يمكن التمتع به ، إلا في ضوء مناخ للحرية الأكاديمي ، واستقلال مؤسسات التعليم العالي ، ولذلك فهو شرط " مسبق أساسي لوظائف التعليم ، والبحث ، والإدارة ، والخدمات التي تسند إلى الجامعات ، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي ... والدولة ملتزمة باحترام وضمان جميع الحقوق المدنية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية للمجتمع الأكاديمي من الملاحظ في هذا البند ان استقلال الجامعات في عام ١٩٨٨ تم اعتماده شرط اساسي للجامعات قبل ان يتم اعتماد او الحديث عن مواضيع اخى مثلال تتعلق بهكليه او قوانين او .. الخ ، لذالك لا ينفع ولا يفيد جامعات مع وجود تاثيرات خارجيه عليها ماليا واداريا والاكبر من ذالك اكاديميا ، كما هو الملاحظ اليوم في الجامعات اليمنيه فكم من قرارت تصدر وكما من طلاب ودكاتره مبدعين ومفكرين يهمشو نتيجة الواساطات ونتيجة التدخل الخارجي في الشؤن الدالخلي للجامعات .

أما على المستولى العربي ، فقد أكد إعلان عمان للحريات الأكاديمية ، واستقلال مؤسسات التعليم العالي ، والبحث العلمي الذي عقد في العاصمة الأردنية في الفترة من ١٥-١٦ كانون الأول من عام ٢٠٠٤ بمشاركة نخبة من المفكرين ، ورؤساء الجامعات ، وأساتذتها ، وباحثين من مختلف الجامعات العربية على أن الحاجة أصبحت ملحة إلى لفت أنظار المسئولين العرب ، وتنبيه الرأي العام إلى مخاطر التمادي في إخضاع الجامعات ،

ومؤسسات البحث العلمي العربي لمصالح فئوية وظرفية ، وحرمانها من الاستقلال ، كما رأوا ضرورة تطوير بيئة علمية صالحة لتكوين نسق علمي عربي منتج ومستقل معاً ، وضمان حق التعبير عن الرأي للمجتمع لأكاديمي ، وحق نشر المعلومات وتبادلها ، وحق اتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله ، ووضع لوائح وأنظمة تساعد على حمايتها ، ومنها تكوين نقابات تدافع عن مصالحها [إعلان عمان ،ص٢-٣ ،٢٠٠٤] .

- مؤتمر التعليم العالي يوصي بإستقلال الجامعات اليمنية ماليا واداريا :-

اوصى المشاركون في المؤتمر العلمي الرابع للتعليم العام الذي اختتم اعماله بمحافظة الحديدة بضرورة الاستقلال المالي والاداري للجامعات اليمنية بحيث تدار من قبل مجالس امناء كما حدده قانون التعليم العالي رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠م ، وكذا اعداد وثيقة شرف لاخلاق المهنة تعمل على تعزيز القيم والاعراف الأكاديمي التي توفر المناخ المناسب للابداع والابتكار كما يضمن احترام الطلبة وتقدير افكارهم وارائهم مع الاستفادة من الوثيقة التي اعدتها جامعة تعز . واكد المشاركون في بيانهم الختامي على ضرورة تشجيع الجامعات اليمنية على الابتكار في ادائها من خلال انشاء صندوق دعم وتطوير برامج اكاديمية عصرية تلبي احتياجات السوق والمجتمع وعقد شراكات مع المجتمع المحلي ومؤسسات القطاعين العام والخاص والقيام بابحاث طبيعية تطبيقية .

وطالبوا بتمكين الجامعات ومؤسسات التعليم من اعداد طلبة مبتكرين ومبدعين لمساعدتها في الاسهام بتعزيز الابتكار في المجتمع من خلال البحث والاستشارة، فضلا عن الحرص على تعيين قيادات مبكرة ومبدعة للمؤسسات التعليم العالي والعمل مع الحكومة لاصدار التشريع المناسبة حتى تكون الجامعات بيوت خبرة علمية وبحثية لجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية عند وضع الخطط والسياسات وتنفيذ المشاريع الكبيرة التي تسهم في التنمية الشاملة باليمن. وتخصيص نسبة من قيمة الاتفاقيات مع الشركات العالمية للهيئات الدولية لدعم البحث العلمي للجامعات اليمنية.

وعلية يجب العمل للوصول والحصول علي الحريه الاكاديميه واستقلال الجامعات اليمنيه اصبحت ضرورة وأمرا لا مفر منها وعلي الدوله سرعة تنفيذه لما له من مخرجات ونتائج ذات قيمه وعاليه تعود علي الجامعات اليمنيه اولا وعلي المجتمع ككل ثانيا ..وايجاد لوائح

تنظيمية في الدولة اليمنية تمنح الجامعات اليمنية استقلال إدارياً، وماليا ً يتيح لها حرية الحركة في تسيير أمورها ، وسرعة اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب دون أي تدخل من خارجها. و إيجاد أنظمة تسمح لأعضاء الهيئة التدريسية بالتعبير عن وجهات نظرهم الشخصية نحو قضايا جامعاتهم ، وأمتهم ، ونحو التحديات التي تواجه مجتمعاتهم ضمن ضوابط الأعراف الأكاديمي ، وقيم المجتمع وثوابته .

- الخاتمة:

تبين مما ذكر سابقا أن استقلال الكليات ، والجامعات اليمنية إداريا ً ، وماليا ً يسهم في دفعها إلى تحديث برامجها ، وتجويدها ، وتجديد خططها ، وتفعيلها بما يلبي حاجات مجتمعها ، ويحقق متطلبات التنمية فيها لتكون قادرة على المنافسة العلمية ، والفكرية المبدعة في عالم تحكمه المستجدات العلمية ، والتقنية والمعلوماتية ، والأفكار المبدعة ، واقتصاد المعرفة ليصبح لها سمعتها العلمية في سوق المعرفة ، وبالتالي تستطيع المحافظة على القدرات العلمية المتميزة فيها ، واستقطاب المفكرين ، والمبدعين من العلماء والباحثين في مختلف حقول المعرفة ، واتخاذ القرارات المناسبة لدعم إبداعاتهم ، وأفكارهم ، ومبتكراتهم ، وتوظيفها لرفع مستوى وعي مجتمعها ورفاهيّته وسعادته .

أما حرية الهيئة التدريسية ، فتنطلق من فكرة مؤداها أن الاستقلال الأكاديمي تعد أساسا ً صلبا ً من أسس الإبداع ومستلزماته ، وهذا ما دفع الجامعات المرموقة في العالم إلى توفير مساحة من الاستقلال الفكرية ، والعملية تسندها أنظمة وقوانين تتيح لتلك الفئة الاستقلال في التدريس المبدع ، وحرية البحث عن الحقيقة ، ونشرها في جو خال من الضغوط الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وغيرها ، كما تتيح لكل فرد حرية التعبير عن آرائه نحو أية مشكلة يراها ، أو أية قضية يجدها تحيد في معالجتها عن الموضوعية ، والعدل ، والأمانة . فالهيئة التدريسية في الكليات والجامعات تم إعدادها إعدادا ً علميا ً وتربويا ً وفكريا ً عاليا ً ، ولديهم من الخبرات، والدراسات ما يمكنهم

من التنبؤ بحاجات مجتمعاتهم ، ومشكلاتها ، ومتطلباتها ، والعمل على اقتراح حلول الملائمة لها ، وهذا يستدعي تقديرهم ، ومنحهم الثقة، والاستقلال لإبداء وجهات نظرهم نحو قضايا أمتهم ، والدفاع عن كرامتها ، ووحدتها ، وسلامة أمنها دون خوف أو تردد .

إن استقلال الكليات والجامعات اليمنيه، وحرية منسوبيها تحكمهما عدة ضوابط منها ، عدم انتفاع من تتاح له الاستقلال من أصحاب الفكر من امتيازات مكانتهم الأدبية في الكلية أو الجامعة في

١- إثارة قضايا أو موضوعات قد تؤدي إلى عنف اجتماعي ،

٢- أو سياسي ،

٣- أو مذهبي ،

٤- أو إشاعة فساد أخلاقي ،

٥- أو تشجيع انحراف سلوكي ،

٦- أو الإخلال بالأمن الوطني .

٧- كما أن استقلال الجامعة ، وحرية منسوبيها تمثل جملة من الحقوق والواجبات التي تحتم عليهما تحمل المسؤولية نحو سمعة جامعاتهم، ومجتمعاتهم ، وقبول المساءلة في حالة الإخلال بثوابت المجتمع وقيمه .

- التوصيات :

١- إيجاد لوائح تنظيمية في الدولة اليمنيه تمنح الجامعات اليمنيه استقلال إدارياً، وماليا يتيح لها حرية الحركة في تسيير أمورها ، وسرعة اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب دون أي تدخل من خارجها.

٢- إيجاد أنظمة تسمح لأعضاء الهيئة التدريسية بالتعبير عن وجهات نظرهم الشخصية نحو قضايا جامعاتهم ، وأمتهم ، ونحو التحديات التي تواجه مجتمعاتهم ضمن ضوابط الأعراف الأكاديمي ، وقيم المجتمع وثوابته .

٣- السماح بإنشاء اتحادات و نقابات في كل جامعة ،تتمثل مهمتها في حماية الاستقلال الأكاديمي ، ومحاسبة من يتعمد الإخلال بمبادئها .

٤- وضع تشريعات قانونية تضمن الحرية الاكاديمية للأستاذ والطالب والباحث الجامعي والباحث في مؤسسات التعليم العالي بما لايتعارض مع الدستور للجمهورية اليمنية.

٥- استقلالية التعليم العالي عن السلطة التنفيذية استقلال تام بما لايتعارض مع الدستور

٦- التخطيط الامثل للتعليم بما يتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة للمجتمع وبما يتوافق مع احتياجات سوق العمل في الداخل والخارج .

٧- تطوير البحث العلمي والياتة وتوسيع المجالات المختلفة له لكي يساهم في بناء التنمية والنهوض باليمن عليما واقتصاديا كما هو حاصل الان في ماليزيا والهند وغيرها .

٨- توفير الاحتياجات والخدمات الرئيسية و المناسبة التعليمية في الجامعات لذوي الاحتياجات الخاصة بأنواعها ...مثل الصم والبكم واصحاب الاعاقات الدائمة والكفوفيين ومتضرري الحروب

٩- وضع خطة عاجلة لمحو أمية استخدام التكنلوجيا في الجامعات لجميع المنتسبين اليها من الاكاديميين والموظفين .

١٠- اعتماد التعليم الالكتروني في عملية التعلم في جميع مراحل التعليم عن طريق الاستفادة من تقنية تكنلوجيا الاتصالات البعدية والمحلية .

١١- الاهتمام بمجال صناعة البرمجيات وانشاء مراكز متخصصة في الجامعات لتدعم الاقتصاد الوطني .

١٢- العمل علي جودة التعليم والخطط الدارسية والمناهج التعليمية بما يتواكب مع تطورات العصر .

١٣- فتح الاقسام المتخصصة الحديثة في الجامعات والكليات اليمنية وتطوير الكليات القديمة او اغلاق الاقسام التي لاتخدم المجتمع .

١٤- الزام الجامعات والكليات الخاصة برفد المجتمع بالتخصصات والاحتياجات غير المتاحة في الجامعات الحكومية بما يساعد علي توفير الاموال علي الدولة بعدم ابتعاث الطلاب الي الخارج بتخصصات لاحاجة لها

١٥. الزام الجامعات والكليات الحكومبة برفد المجتمع بالتخصصات والاحتياجات الجديدة مما يساعد علي توفير الاموال الطائلة علي الدولة بعدم ابتعاث الطلاب الي الخارج بتخصصات لا حاجة لها .

١٦. توفير البنية التحتية من مباني ومعامل ومختبرات وغيرها في الجامعات الحكومية لتأهيل المخرجات من الطلاب تأهيل علمي جيد .

- المراجع:

١- إعلان عمان " الحريات الأكاديمي واستقلال مؤسسات التعليم العالي"

htt://www.march9online.net/htm.2009.

٢- إعلان ليما " الاستقلال الأكاديمي " الجمعية العمومية الثامنة والستين لخدمة الجامعات العالمية ، المنعقدة في ليما في الفترة من ٦-١٠، ١٩٨٨ . http://www.afwinfo.org/look/. .

٣- الحبيب ، مصدق " الاستقلال الأكاديمي ونظام التعليم الحر المستقل " المنتدى الموازي لمنظمات الإصلاح ، ٢٠٠٨ .

٤- نشرة المجتمع المدني " أكاديميون تحت الحصار " العدد ١٢٧، السنة ١١ ، يونيو ٢٠٠٥ .

http://www.eieds.org

٥- وثيقة الاستقلال الأكاديمي واستقلال الجامعة والمسئولية الاجتماعية " الاستقلال الأكاديمي " http://www.march9online.net/htm

٦- ورغن ، جون ف " الأقسام الفاعلة :بناء ثقافات التميز وتعزيزها في البرامج الأكاديمي " ترجمة ديب ، ثائر ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٦ .

٧- اليونسكو. التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين : الرؤية والعمل، المؤتمر العالمي للتعليم العالي ، باريس ، ٥-٩ أكتوبر ١٩٩٨ .